اربعة امداد والمد رطل وثلث بالبغدادي فالصاع خمسة ارطال وثلث والجلد الف وستمائة رطل بالبغدادي تحديدا وبالمد الصغير وهو رطلان وثلثا رطل من وبالكبير وهو ستمائة درهم ثلثمائة من وستين واربعون صنجا وثلثا من والرطل مائة وثلثون درهما **وقيل** مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ولو نقص عن النصاب رطلا او اكثر فلا زكوة ولو زاد عليه شيء وجب قسطه ولا وقص ثم ان تمر او تزبب فيعتبر النصاب عند الوزن يبسا والا فتعتبر حال الرطوبة ويعتبر في العنب جافا منتقى من الحصرم والتفصيل وهذا قدر يخرج منه ولا يوكل معه كالمرزنجوش والشعير ادخل في الحساب وهذا مما قدر يخرج منه ولا يوكل معه اصلا كالمرز والعلس ونحو الباكالبا فانه يتحرى حين الازالة والابقاء فان ازال فالمعتبر خمسة اوسق وان ابقى فعشرة نعم لو اختلف الحاصل سنة فالمعتبر البلوغ قدرا ببلغ الحاصل نصابا ولا تكمل نصاب جنس بجنس اخر وتكمل انواع جنس واحد بعضها ببعض ثم يخرج من كل بقسطه فان عسر اخراج الوسط ويضم العلس الى الحنطة والمشمش الى الزبيب وبالعكس والسلت جنس برأسه ولا يضم ثمرة عام الى ثمرة عام اخر كزرع عام الى زرع عام اخر وثمار العام الواحد يضم بعضها الى بعض وان اختلف ادراكها كزرع العام الواحد بان تكون بين حصاد الاول والاخر اقل من اثني عشر شهرا عربية **وقيل** اذا طلع الثاني بعد جداد الاول لم يضم ويضم الاول الى ما يتمر ولا يتزبب الى الذي يتمر ويتزبب والواجب فيما سقي بماء السماء او الانهار او العيون او القنوات او الغيل ان او البعل العشر وفيما سقي بنضح او دولاب او دالية او ناعور او بماء مشتاع او مشترى او مغصوب نصف العشر وفيما سقي بهما فبالقسط باعتبار السقي والماء فان تساويا او اشكل الحال فتسعة ارباع العشر ولو كان الملك بماء السماء والملك بالنضح فخمسة ارباع اسداس العشر والقول للمالك في الماء بما اسقى ويكال للمالك بستة ثم العشر وتسعة عشر ثم واحد ان وجب النصف وسبعة وثلثون ثم ثلثة ان وجبا ولا يؤخذ المكيال ولا يوضع اليد فوقه ولا يمسح بل يصب ما يحتمل ثم يفرغ ولا يجوز اخراج جنس من جنس اخر ولا اخراج القيمة كما في المواشي ويجوز اخراج نوع اخر مساويا او فاضلا ووقت الوجوب في الثمار بدو الصلاح وفي الحبوب الاشتداد لكن لا يكلف الاخراج قبل التجفيف والتصفية ومؤنتهما على المالك ولو اشترى نخيلا او زرعا او ورث وبدي الصلاح واشتد عنده بعد يوم او يومين وجبت الزكوة عليه لا على البايع والميت لان الحول لا يشترط فيهما ولو اخرج العشر وادخر الاصل سنين لم يجب شيء والخرص مندوب ومخصوص بالثمار وبه يقطع حق المستحقين من غير الثمرة المأذونة المالك ان صرح بالتضمين وقبل المالك ولا تصرف بعده بيعا واكلا وعليه المجاز ان تلف لا ان تلف بافة سماوية او سرقة بالتقصير منه ولو اكل قبل الخرص لم يجز فان لم يبعث الحاكم خلصا تحاكم الى عدلين وان لم يشترط العدالة في خارص الحاكم ويشترط فيه التكليف والحرية والذكورة والاسلام والعدالة والعلم بالخرص **النوع الثالث** المعدني ولها شروط **الاول** ان يكون ذهبا او فضة مضروبا او غير مضروب فلا زكوة في الحديد والرصاص والنحاس والصفر والياقوت والفيروزج والزبرجد والزمرد واللؤلؤ والعقيق والمسك والعود والعنبر **الثاني** ان يكون ملكا كما في الحيوان فلا زكوة في اللقطة قبل التملك وفي الغنيمة قبل اختيار فيهما **الثالث** ان يكون نصابا وان نقص

او مغصوب